مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
HARMOON
Araştırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

منطق التعذيب في ممارسات النظام السوري لمكافحة التمرّد، هل هو ضربٌ من الجنون؟

ترجمة: أحمد عيشة

ترجمات

مركـــز حرمـون
للدراســات المعاصــرة

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية .

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميدانًا للحوار البنّاء، وساحة لتلاقي الأفكا ر

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثيّة العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثيّ العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.

منطق التعذيب في ممارسات النظام السوري لمكافحة التمرّد، هل هو ضربٌ من الجنون؟

اسم الدراسة الأصلي	Methods in the madness? Exploring the logics of torture in Syrian counterinsurgency practices
الكاتب	جيمس وورال وفيكتوريا هايتاور، James Worrall & Victoria Penziner Hightower
مكان النشر وتاريخه	المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، British Journal of Middle Eastern Studies، 16 نيسان/ أبريل 2021
رابط الدراسة	https://bit.ly/3DEy5gQ
عدد الكلمات	8140
ترجمة	وحدة الترجمة/ أحمد عيشة

(*) – الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز

المحتويات

ملخص 3

مقدمة 4

التعذيب في مكافحة التمرد 6

التعذيب في السياق السوري 8

الشكل والاستهداف: ممارسات التعذيب في حملة مكافحة التمرد السورية 12

أماكن التعذيب: من التجريد إلى المحلية 16

الخاتمة: خطوط غيرواضحة – مكافحة التمرد والتعذيب وسورية 20

شكروتقدير 22

ملخص

بينما استخدمت إدارات حافظ وبشار الأسد التعذيب بانتظام كأداة للحكم الاستبدادي، تغيّر هذا الاستخدام بشكل كبير في طبيعته، مع انتقال الثورة من الاحتجاجات إلى التمرد الذي شكل تهديدًا متزايدًا لبقاء النظام. في أدبيات مكافحة التمرد، ترتبط وظيفة التعذيب عمومًا بجمع المعلومات الاستخبارية، أما في سياق حملة مكافحة التمرد (COIN) في سورية بعد عام 2011، فقد صاردور التعذيب الكبيروسيلة لترهيب السكان، وإجبارهم على اختيار جانب صريح، ولا سيّما في المناطق المتنازع عليها. أدى التهديد الذي تمثله الانتفاضة إلى تضخيم حجم التعذيب وشكله واستهدافه والغرض منه، ما أدى إلى توسيعه بشكل كبير. تتتبّع هذه الدراسة هذه الديناميات، ليس لشرح المنطق والممارسات المتغيرة للتعذيب في سورية فحسب، بل لتحديد الجهات الفاعلة والهياكل ومواقع التحليل الرئيسة. وتحاول الدراسة أيضًا تجنّب الوقوع في الفخ المعياري المتمثل في إدانة التعذيب ببساطة، عن طريق نقل فحصه إلى مساحة تحليلية أكثر، ومن ثم إظهار كيف يمكن للتعذيب أن يؤدي وظيفة حاسمة تتجاوز جمع المعلومات الاستخبارية في إطار حملة مكافحة التمرد الاستبدادية.

مقدمة

في عام 2011، طالب المتظاهرون بمزيد من الحقوق، وبقيود أقل، وظروف اقتصادية أفضل، ونظام عدالة شفاف يردع الفساد، لكن قوات أمن بشار الأسد واجهتهم، وتصاعد عنف النظام، الذي شمل استخدام الاعتقالات خارج نطاق القضاء والتعذيب، حتى استخدام الأسلحة الكيمياوية [1]. كان التعذيب والإخفاء القسري من الممارسات المميزة لعائلة الأسد منذ فترة طويلة. كما هو الحال في كثير من الأنظمة الجمهورية في الشرق الأوسط [2]، كان التعذيب يجري بعيدًا عن الأنظار، إن لم يكن بعيدًا عن العقل تمامًا، وظلّ احتمالًا بعيدًا بالنسبة إلى السوريين الذين خضعوا لقواعد اللعبة [3]. ليس من المفاجئ أن الأنظمة الأسدية استخدمت، عند مواجهة التحدي الأكبر لبقائها، أكثرَ أشكال العنف تطرفًا لهزيمة الثورة [4]. في البداية، لجأ النظام إلى تدابير التعذيب والإخفاء التقليدية، لكنه وجد أن هذه الوسائل غير كافية إلى حدّ ما. وهكذا توسّع نهج النظام السوري بالتعذيب من حيث الحجم والشكل والاستهداف على مدار الصراع ضمن حملة مكافحة التمرد.

بلا شك، كان نظام حافظ الأسد ونظام ابنه بشار يمارسان الوحشية عند الاقتضاء، لكنّهما اعتمدا إلى حدّ بعيد على نظام هيمنة تدعمه الرموز، وعلى أداء علني بالولاء للنظام يضمن ألا تعبّر التحديات عن نفسها في المجال العام، بل تظلّ سرًا. كما تجادل ليزا ويدين: «وراء فوهة البندقية وحدود غرفة التعذيب، كانت عبادة شخصية الأسد بمنزلة أداة تأديبية» [5]. اعتمدت فعالية هذه الوسيلة أيضًا على وجود شبكة واسعة من جمع المعلومات الاستخبارية، ومواقع التعذيب التي سبقت الانتفاضة. غالبًا ما كان التعذيب يرقى إلى مرتبة العقوبة النموذجية قبل عام 2011، بهدف إبراز ديناميكيات السلطة، وردع الآخرين عن المشاركة في الاحتجاجات ضد النظام. ومع ذلك، بدأ منطق الهيمنة للنظام في التحول عندما أصبح السكان أكثر علانية في معارضتهم، وشكلت الانتفاضة تهديدًا أكبر للنظام [6]. وأصبحت «أوجه الغموض في الهيمنة»

(1) - رابطة الحد من الأسلحة، «الجدول الزمني لنشاط الأسلحة الكيمياوية السورية، 2012-2020»، رابطة الحد من الأسلحة، أيار/ مايو 2020،
https://bit.ly/3nG7rPa

(2) - روجر أوين، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط الحديث (لندن: روتليدج، 2004)، ص. ص 38-23، 200-178.

(3) - منظمة العفو الدولية، «سورية: التعذيب على أيدي قوات الأمن"، منظمة العفو الدولية، تشرين الأول/ أكتوبر 1987،
https://bit.ly/3HKw9G3
وانظر أيضًا ديبورا كامبل، اختفاء في دمشق: الصداقة والبقاء في ظل الحرب (نيويورك: بيكادور، 2016). سرد مقنع لأحد المختطفين.

(4) - انظر رافائيل لوفيفر، رماد حماة: الإخوان المسلمون في سورية (لندن: هيرست 2013). تم سحق التحديات السابقة مثل صعود جماعة الإخوان المسلمين في أوائل الثمانينيات في أماكن مثل حماة.

(5) - ليزا ويدين، «الإيديولوجيا والفكاهة في الأوقات المظلمة: ملاحظات من سورية"، تساؤل نقدي 39، العدد 4 (2013): 849.

(6) - خوسيه مارتينيز وبرنت إنغ، «الدولة الخانقة: حملة نظام الأسد ضد حوكمة المتمردين"، الحوار الأمني 49، العدد 4 (2018): 235–53. حول الحملة المستهدفة ضد محاولات الجماعات المتمردة للحكم.

أقل غموضًا بشكل متزايد، لأن النظام يواجه تمردًا متزايدًا [7].

مع استمرار الحرب، تحوّل استخدام النظام للتعذيب، من استهداف المعارضين المعروفين، إلى أساليب واسعة النطاق وعشوائية. تقدّر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنه تم اعتقال (1,2) مليون شخص، مع احتجاز أو إخفاء قسري لـ (130) ألف شخص [8]. وفي أحيان كثيرة لا تكون حالات الإخفاء دائمة، وتُستخدَم لإجبار الأحياء أو الجماعات على التحالف مع النظام، أو لإظهار ثمن التعاون مع معارضي النظام. تم استخدام هذا بشكل متزايد مع استهداف أحياء معينة، وتحويل المشافي إلى مراكز تعذيب. يمثل هذا التحول نحو التخويف الجماعي مثالًا على تغيير أوسع في النهج، ويجبر الأفراد والجماعات على الاختيار بين الجانبين، ما يوضح كيف يقدّر النظام التعذيب في مكافحة التمرد بما يتجاوز جمع المعلومات الاستخبارية وحدها [9].

تركز هذه الدراسة على استخدام النظام بشكل فعّال للتعذيب للحفاظ على سلطته. وتحاول تجنب الوقوع في الفخ المعياري المتمثل في إدانة التعذيب ببساطة، من خلال نقل فحصه إلى مجال تحليلي أوسع. نسلط الضوء على المشكلة المنهجية والفلسفية للتعذيب في كثير من أدبيات مكافحة التمرد، التي تميل إلى الخلط بين الدراسة على المستويين الكلي والجزئي لتطبيق التعذيب في مكافحة التمرد. نحن نجادل بأن النطاق المروع والوحشية للتعذيب التي تكشفت في حملة مكافحة التمرد السورية كان مدعومًا بمنطق واضح على مستويات متعددة من التحليل، بالإضافة إلى عناصر عشوائية أكثر مدفوعة بأبعاد أقل (بوضوح) منطقية، ومحسوبة، وكلها مرتبطة بطبيعة كل من النظام والصراع نفسه.

يكشف الصراع السوري واستخدام النظام للتعذيب عن وجود فجوة واضحة في الأدبيات المتعلقة بالتعذيب ومكافحة التمرد، التي تركز بشكل خاص على شكل معين من أشكال مكافحة التمرد الاستبدادي كمجال مهم للدراسة. في هذا السياق، فإن أي مقاربة لفهم العلاقة بين مكافحة التمرد والتعذيب في سورية يجب أن تأخذ في الحسبان الخطوط غير الواضحة بين الدولة وقوات الأمن، بين المواقع الرسمية والبراغماتية والممارسات والأغراض المختلفة للتعذيب. مع تطور الانتفاضة، أصبحت الممارسات أقل تنظيمًا، أو أقل إمكانية للتنبؤ بها، وأكثر عشوائية، حيث بدأت أهدافها في التحول [10]. وبحلول عام 2013، بدا أن أيام «غموض الهيمنة» التي أبرزتها ليزا ويدين قد ولّت منذ زمن بعيد، واستُبدلت بتغلغل لا لبس فيه لعنف الدولة في الحياة اليومية للسوريين [11].

(7) - 7 ليزا ويدين، غموض الهيمنة: السياسة والبلاغة والرموز في سورية المعاصرة (شيكاغو، إلينوي: مطبعة جامعة شيكاغو، 1999).

(8) - الشبكة السورية لحقوق الإنسان، «توثيق 72 طريقة تعذيب يواصل النظام السوري ممارستها في مراكز الاحتجاز والمشافي العسكرية التابعة له»، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 21 تشرين الأول / أكتوبر 2019،
https://bit.ly/3xhpwpJ

(9) - إميل حكيّم، "الأسد أو نحرق البلد": سوء قراءة الطائفية والنظام في سورية، 24 آب/ أغسطس 2016،
https://bit.ly/3x7IKOB

(10) - إيان بلاك، «وثائق النظام السوري تظهر أدلة على قتل» بكميات كبيرة «للمحتجزين»، الغارديان، 21 كانون الثاني/ يناير 2014،
https://bit.ly/3oSdMWO

(11) - مرجع سابق، ليزا ويدين، غموض الهيمنة.

التعذيب في مكافحة التمرد

تقول ديانا تايلور، يتعلق التعذيب «بإلحاق الأذى الجسدي أو النفسي عمدًا بأعداء المرء للحصول على معلومات، أو إكراهه أو ترهيبه" [12]. وفي أدبيات مكافحة التمرد الحديثة، تميل فائدة التعذيب إلى أن تكون أداة لجمع المعلومات الاستخبارية، أو مناقشتها من حيث الأخلاقيات. حفزت مواءمة مكافحة التمرد مع مكافحة الإرهاب، بعد 11 أيلول/ سبتمبر، كثيرًا من النقاش حول أخلاقيات استخدام التعذيب، حيث تراوحت هذه النقاشات، على حدّ تعبير روجر بومون، من «إدانة غير مشروطة إلى قبول مشروط» [13]. في الأدبيات حول الاستبداد، وحول دول العالم الثالث، يتحول النقاش حول التعذيب إلى القمع الفردي أو العقاب الجماعي. في سياق حملة مكافحة التمرد المعينة، ينتقل الحوار الأكاديمي إلى مسألة استخدام التعذيب كتكتيك يمكّن التطهير العرقي [14]. يوضح تحليلنا كيفية عمل التعذيب في سورية، مع إعادة التركيز بعيدًا عن هوس أدبيات مكافحة التمرد بالتعذيب لأغراض استخبارية، ونحو تحليل أكثر شمولًا.

التعذيب ليس سمة متأصلة في حملة مكافحة التمرد، لكن الأنظمة والمعارضين يجدونها مفيدة، في كثير من الأحيان. في الواقع، يبدو أن التعذيب ومكافحة التمرد غالبًا ما يسيران جنبًا إلى جنب، حيث إن هذا النوع من الصراع يولّد الخوف والكراهية والسلطة والسيطرة والفظائع. يصبح استخدام التعذيب أكثر بروزًا للأنظمة الاستبدادية التي تواجه تمردًا يهدّد بقاءها على أرض الوطن. وخلافًا لشركاء التحالف في العراق وأفغانستان (الذين يتهربون طوعًا من الصراعات البعيدة عندما يصبحون غير قادرين على الدفاع عنهم) فإن النظام القائم هناك ليس لديه أي فرصة للانسحاب. ومن المهم أن نلاحظ أنه ليس كل الأنظمة الاستبدادية تلجأ إلى التعذيب أثناء محاربة التمرد [15]. على سبيل المثال، في حرب ظفار في عُمان في السبعينيات، لم تستخدم مكافحة التمرد على أرض الوطن تقريبًا أي تعذيب على الإطلاق [16]، بينما في سريلانكا، كان هناك تعذيب، ولكن حتى نهاية الحملة في 2007-2009، لم يكن بالضرورة روتينيًا أو منهجيًا،

(12) - ديانا تايلور، «العمى المزدوج: قضية التعذيب»، تحقيق نقدي 33، العدد (4) (2007): ص. 733.

(13) - روجر بومونت، «التفكير بالذي لا يوصف: بصدد القسوة في الحروب الصغيرة»، الحروب الصغيرة وحركات التمرد 1، العدد 1، (1990): ص. 55. للاطلاع على جوانب من النقاش حول أخلاقيات التعذيب، انظر مورين رامسي، "هل يمكن تبرير تعذيب المشتبه بأنهم إرهابيين؟"، المجلة الدولية لحقوق الإنسان 10، العدد 2 (2006): ص. ص 119-103؛ وآلان ديرشويتز، لماذا يعمل الإرهاب: فهم التهديد، الاستجابة للتحدي (نيو هافن، مطبعة جامعة يال، 2003). حول مكافحة التمرد، انظر إلى بريان كروزيه، نظرية الصراع (لندن: هاميش هاملتون، 1974)، ص. 159؛ وروجر ترينييه، الحرب الحديثة: نظرة فرنسية لمكافحة التمرد (سانتا باربرا، 2006)، ص. ص 25-16. وعلى النقيض من ذلك في سوريا، وضع ترينييه مجموعة واضحة من القواعد التي تحكم التعذيب، وتم تطوير أساس أخلاقي في سياق صراع المتمردين.

(14) - دانيال بايمان، «الموت يحل جميع المشاكل: النموذج الاستبدادي لمكافحة التمرد»، مجلة الدراسات الاستراتيجية 39، العدد 1 (2016): ص. ص 93-62؛ وجون مولر، «تفاهة» الحرب العرقية «، الأمن الدولي 25 ، العدد 1 (2000): ص.ص 70-42.

(15) - دافيد أوككو، "الشعب يثور": تشريح مكافحة التمرد"، مجلة الدراسات الاستراتيجية 39، العدد 1 (2016): 29–61. كما يشير الكاتب، هناك ميل قوي لتجميع جميع أشكال مكافحة التمرد الاستبدادية معًا، وهو نهج يحجب تنوعًا كبيرًا في الممارسات. وينطبق هذا بوضوح أيضًا على ممارسات التعذيب في هذه الحملات.

(16) - جيمس وورال، بناء الدولة ومكافحة التمرد في عمان: العلاقات السياسية والعسكرية والدبلوماسية في نهاية الإمبراطورية (لندن: آي بي توريس، 2014).

كما نشاهد في سورية [17].

لذلك، ليس مجرد وجود نظام استبدادي، أو وضع الصراع على أرض الوطن، هو ما يستلزم استخدام النظام للتعذيب. وبدلًا من ذلك، فإن قرار استخدام التعذيب هو مسألة خاصة بالنظام نفسه، ومرحلة تكوين الدولة في البلاد، والعلاقة التاريخية للدولة والمجتمع بالعنف السياسي. يهدف التعذيب إلى التعبير عن الهيمنة، وكسر الروح، وإظهار الأشكال المطلقة للسلطة. لا يُستخدم التعذيب في جمع المعلومات فحسب، بل يُستخدم أيضًا للانتقام وبثّ الرعب. وهو مدفوع بعوامل بنيوية وديناميكيات الفاعلية، من الملل والإحباط والخوف على المستوى الشخصي، إلى التجريد من الإنسانية والاستغلال وهياكل العنف البيروقراطية على مستوى الدولة [18].

ما يزال التعذيب مستخدَمًا على نطاق واسع في سورية منذ عقود. فالنظم الضعيفة في أصول أخرى، مثل الأيديولوجية أو تقديم الخدمات أو التمثيل، هي أكثر عرضة بكثير لاختيار التعذيب من أجل الاحتفاظ بالسيطرة. كما يلاحظ دانيال نيب في ما يتعلق بالأيام الأولى لسورية تحت الانتداب الفرنسي، فقد استُخدِمت القوة والإكراه بانتظام للحفاظ على تماسك نظام حكم ممزق [19]. ما تزال سورية دولة منقسمة بشكل كبير، ومقسمة على أسس الدين والطبقة والعرق والمنطقة [20]. وتكتسي الطبيعة/ الدينامية المحددة للدولة والمجتمع، فضلًا عن مدى قبول المجتمع للعنف، أهمية حاسمة لفهم منطق قرار الدولة بخصوص كيفية استخدام التعذيب أثناء حملة مكافحة التمرد.

يمتلك النظام جهازًا أمنيًا معقدًا؛ وكان نطاقه شاسعًا -من حيث اتساعه وعمقه- حتى قبل بدء انتفاضات عام 2011، ما جعل من الصعب جدًا تحديد خطوط فاصلة بين تفسيرات الحدّ الأقصى (كامل الدولة) والتفسيرات الدنيا (العسكرية) لحملة مكافحة التمرد في سورية. وكانت الدرجة العليا من المركزية داخل النظام السوري، قبل عام 2011، سببًا في تيسير تعبئة الأسد لعملية فعالة لمكافحة التمرد [21]. خلق هذا مناخًا من الخوف، وأجبر السكان المذعورين على الخضوع لإرادة الدولة، من خلال خلق مثل هذا الوضع الذي لا لبس فيه، بحيث لا يجرؤ الناس على المقاومة، بل يقدّمون الطاعة. ومع ذلك، في عام 2011، زاد حجم المعارضة إلى مستوى عام، بحيث شعرت الحكومة بأنها مهددة بشكل كبير، ومن ثم لجأت إلى أدوات قسرية متطرفة، وعلى نحو علني متزايد، واستخدمت وسائل قهرية بصورة عشوائية.

(17) - جمال بارنز، «جعل التعذيب ممكنًا: الصراع السريلانكي، 2006-2009»، مجلة تنمية جنوب آسيا 8، العدد 3 (2013): ص. ص 333 -358.

(18) - انظر كلايد فارنسورث، «التعذيب على يد جيش حفظ السلام في الصومال يصدم كندا»، نيويورك تايمز، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994،

https://nyti.ms/3xdYNum

وحتى القوات الكندية الليبرالية الديمقراطية التي تركز على حقوق الإنسان تورطت في أعمال تعذيب. عمر صبري، « تواطؤ كندا المزعوم في تعذيب المحتجزين الأفغان والحاجة إلى تحقيق عام»، المركز الكندي لبدائل السياسة، 23 أيلول/ سبتمبر 2015،

https://bit.ly/3cAH2M9

(19) - دانيال نيب، احتلال سورية تحت الانتداب الفرنسي: التمرد والفضاء وتشكيل الدولة (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2012).

(20) - ستيفن هايدمان، الاستبداد في سورية: المؤسسات والصراع الاجتماعي، 1970-1946 (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة يال، 1999).

(21) - ريزا بروكس، العلاقات السياسية العسكرية واستقرار الأنظمة العربية (لندن: روتليدج، 1999)؛ نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية: السياسة والمجتمع تحت حكم الأسد وحزب البعث (لندن: آي بي توريس، 2011).

التعذيب في السياق السوري

في سورية، يتجلّى طابع الصراع والتعبئة الكاملة للمؤسسات الحكومية، لأغراض مكافحة التمرد، في استخدام الحكومة للتعذيب والابتكارات المتعلقة به. تتشابك الدولة السورية مع خطوط السلطة، كالحال في أجزاء أخرى من الحكومة، حيث الخطوط بين الجيش والدولة غير واضحة بالفعل، إضافة إلى قيام العسكريين بأدوار في أجزاء من الدولة والحياة العامة الأوسع حتى قبل 2011 [22]. لقد بنى حافظ وبشار الأسد نظامًا أمنيًا معقدًا في سورية، باستخدام قانون الطوارئ لعام 1962، اعتبارًا من 8 آذار/ مارس 1963، وبالدستور والتعديلات الدستورية اللاحقة، ولا سيّما الفكرة الأساسية الواردة في الدستور (السارية فيما بين 1973-2012) التي أعلنت أن الجيش السوري ضامن للسيادة والأمن والاستقرار[23]. وقبل 2011، استخدمت الحكومة السورية التعذيب على مستويين مترابطين: وحشية الشرطة/ الأمن المعتادة والتعذيب السياسي.

وكانت وحشية الشرطة/ الأمن ممارسة شائعة، لكنها ليست بالضرورة مشجعة بشكل مباشر من جانب النظام، ربما يرجع ذلك جزئيًا إلى تعدد أجهزة الاستخبارات التي تستطيع أن تفعل ذلك على نحو أفضل. قبل الثورة، كان لدى النظام أربع إدارات استخباراتية رئيسة: إدارة الاستخبارات العسكرية، ومديرية الأمن السياسي، ومديرية الاستخبارات العامة [أمن الدولة]، ومديرية استخبارات القوات الجوية، ولكل منها فروعه وأماكن احتجازه في كل مدينة في البلاد تقريبًا. وبالإضافة إلى أجهزة الاستخبارات هذه، كانت هناك أيضًا وحدات من النخبة داخل المجال العسكري والسياسي [24]. وكل وحدة منها مكلفة بالإبلاغ ليس فقط عن السكان المدنيين، ولكن أيضًا عن بعضهم البعض وعن الجيش، من أجل ضمان استقرار النظام.

(22) - غاري غامبل، تشكيل الاستخبارات العسكرية في سورية (شباط 2002)،
https://bit.ly/32oMgZB
ولوفيفر، رماد حماة، العلاقات السياسية العسكرية؛ فان دام، الصراع على السلطة في سورية.

(23) - معن طلاع، «الأجهزة الأمنية السورية والحاجة إلى التغيير الهيكلي والوظيفي»، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، =
https://bit.ly/3CzYsTz
ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، دستور الجمهورية العربية السورية (1973) ،
https://bit.ly/3FBfDpJ

(24) - جيمس كوينليفان، "منع الانقلاب، ممارساته وعواقبه في الشرق الأوسط»، الأمن الدولي 24، العدد 2 (1999): 142؛ وطلاع، «أجهزة الأمن السورية»، 15–17 ، 20–24. مرجع سابق.

وقد شجّع كلّ من حافظ وبشار الأسد تعدّد قوات الأمن على وجه التحديد، من أجل زيادة سلطتهما الرئاسية، والحدّ من المنافسين، أو توفير طريقة للخلاص منهم وإبادتهم [25]. منذ عام 2011، ازداد هذا النظام توسعًا بإضافة الميليشيات، والتعاون مع العصابات الإجرامية [26]. خلقت التقارير داخل المكاتب نظامًا أصبح فيه مسؤولوا الأمن مذعورين ومصابين بجنون العظمة. كان عدم تماسك النظام وغموضه يهدفان إلى إخضاع المجتمع السوري، وضمان العقاب السريع في حالة المعارضة العلنية [27]. تغير حجم قوات الأمن وشكلها وأهدافها بعد 2011. ومن المفارقات أن التعذيب، جنبًا إلى جنب مع أدوات أخرى من قبيل الأسلحة الكيمياوية والبراميل المتفجرة، كان علامة على اليأس والضعف، وكان يعبّر عن القوة العارية والهيمنة [28].

كان استخدام النظام السوري المنتظم للتعذيب، قبل عام 2011، يعني أن لديه القدرة على توسيع هياكل التعذيب القائمة بسرعة وبشكل منهجي في أعقاب الثورة. كان كثير من السكان قد قبلوا ضمنيًا على الأقل الضربات الموضعية بسبب الإجرام إلى جانب بعض أشكال التعذيب ذات الدوافع السياسية. تعرّض القادة السياسيون في كثير من الأحيان للتعذيب في مراكز مثل صيدنايا، واحتُجزوا كوسيلة من النظام للحفاظ على السلطة، وإسكات المعارضة [29]. لقد تسبب المعارضون بشكل أساسي في زعزعة الوضع الراهن، وبذلك، مع أن الاحتجاز أو التعذيب صار عملًا مرعبًا، فهو مبرّر إلى حدّ ما في نظر عامة الناس. مع خسارة النظام للأراضي، أصبح التعذيب أهم سلاح له في السيطرة على انتشار التمرد، ولا سيّما داخل المناطق المتنازع عليها. وقد تحقق ذلك من خلال زيادة العشوائية في تجربة العنف والتعذيب، بحيث يمكنهما زيادة مستوى الخوف بسرعة [30]. وقد مكّن وجود الجهاز العسكري - الأمني الحالي النظام من التعبئة السريعة والرد بعنف على هذه التحديات.

في الأيام الأولى من الحرب الأهلية السورية، حاول التعذيب ضبط الخطاب العام، واحتواء المعارضين الأفراد. مع استمرار الحرب، تحوّل هذا الهدف، وأصبح استخدام النظام للتعذيب أكثر تركيزًا على هيكلة الصراع. وكانت إحدى الطرق الفعالة التي قام بها هي عدم الاكتفاء باستهداف الأفراد المعروفين على وجه التحديد بأنهم معارضون للنظام، بل استهداف موقع محدد، وعشوائية الاستيلاء على أيّ فرد. سيختفي هذا الشخص لفترة من الوقت، ويتعرض لمستوى من التعذيب، ثم يُعاد كرسالة إلى الحيّ أو المنطقة. كان

(25) - رضوان زيادة، السلطة والسياسة في سورية: دوائر الاستخبارات والعلاقات الخارجية والديمقراطية في الشرق الأوسط الحديث (لندن: آي بي توريس، 2012).

(26) - تشارلز ليستر ودومينيك نيلسون، "جميع الميليشيات تابعة للرئيس: ميليشيا الأسد في سورية"، معهد الشرق الأوسط، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2017،

https://bit.ly/3xbAWLD

(27) - مرجع سابق، طلاع، "أجهزة المخابرات السورية"، ص. 10

(28) - إنغريد إليوت، "خطوة ذات مغزى نحو المساءلة؟" نظرة من الميدان على آلية الأمم المتحدة الدولية المحايدة والمستقلة لسورية، مجلة العدالة الجنائية الدولية 15، العدد. 2 (2017): ص. 240.

(29) - أوليفر وينرايت، «أسوأ مكان على وجه الأرض»: داخل سجن الأسد الوحشي في صيدنايا، الغارديان، 18 آب/ أغسطس 2016.
https://bit.ly/3nDBQxc

(30) - ألكسندر داونز، «تجفيف البحر عن طريق ملء القبور: التحقيق في فعالية العنف العشوائي كإستراتيجية لمكافحة التمرد»، الحروب الأهلية 9، العدد 4 (2007): ص. ص 444-420.

استهداف أحياء معينة على هذا النحو مصممًا بشكل متزايد لإرسال رسالة قوة، ولكن كان أيضًا للبدء في إجبار الأفراد والجماعات على اتخاذ قرارات صريحة، بشأن الجانب الذي ينحازون إليه، ولا سيّما في المناطق المتنازع عليها. وتدّل صرخة حشود قوات النظام، «الأسد أو نحرق البلد»، على هذا التغيير في النهج، وتوحي للناس بأن عليهم أن يتخذوا خيارًا حزبيًا، وعلى أن مجال الغموض كان يتلاشى بسرعة [31].

تجلى ذلك في الحدث الذي عجّل بالاحتجاجات الحاشدة في سورية. وفي شباط/ فبراير 2011، خطَّ خمسة عشر طفلًا من أطفال المدارس السورية (الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و15 عامًا)، في مدينة درعا الواقعة على الحدود مع الأردن، شعارات مناهضة للحكومة في أماكن مختلفة، وأشعلوا النار في أكشاك الشرطة [32]. لهذا، أُلقي القبض عليهم، واحتُجزوا لأسابيع، وعُذّبوا. استخدم النظام ممارسات التعذيب المعتادة على هؤلاء الأطفال، من الضرب وقلع الأظافر والحرق بالسجائر [33]. يتذكر أحد الشباب، الذي كان في الرابعة عشرة من عمره وقت اعتقاله، أنه أُجبر على النوم عاريًا على فراش متجمد مبلل، وتُرِك في أوضاع مرهقة، وصُعِق بالكهرباء من أجل الاعتراف بجرائمه [34]. في حين أنه في الماضي، كان يمكن لأساليب التعذيب المعتادة هذه أن تسبب الخوف والرضوخ، لكنها أطلقت هذه المرة شرارة الاحتجاجات التي أشعلت الثورة في نهاية المطاف، وبذلك خلقت موجة من «المقدامين" الذين استخدموا الشبكات الاجتماعية لتنظيم معارضتهم على نحو أكثر فعالية، والتغلب على خوفهم من النظام [35].

خلال عام 2011، تغيّرت حسابات الجمهور حول مدى قبول العنف السياسي. وبكلمات أحد السوريين: قبل الانتفاضة، كان الخوف دعامة لسلطة الدولة القسرية... بعد المظاهرات الشعبية عام 2011، وُلدت تجربة جديدة عن الخوف كحاجز شخصي يجب تجاوزه. وعندما تحول التمرد إلى الحرب، أصبح الخوف طريقة حياة شبه طبيعية [36].

وردًا على ذلك، زاد النظام من حجم عمليات الخوف التي يقوم بها، حيث ركّز على التخويف على مستوى المجموعات، ووضع أساليب جديدة للتعذيب. وهذا يفسّر جزئيًا كيف أصبح الاكتظاظ الشديد في السجون وأماكن الاحتجاز السورية جزءًا من عملية التعذيب نفسها. وكما ذكر أحد ضحايا التعذيب: وضِعتُ في زنزانة صغيرة من دون تهوية أو ضوء. كان فيها حوالي (60) شخصًا. الزنزانة قياس (3 * 4) متر. كنا ننام على

(31) - مرجع سابق، حكيّم، "الأسد أو نحرق البلد".

(32) - هيو ماكلويد، «كيف بدأ التلاميذ بالثورة السورية»، أخبار سي بي إس، 26 نيسان/ أبريل 2011، https://cbsn.ws/3xbM62Q

(33) - جيمي طربيه، «بالنسبة لكثير من السوريين، بدأت قصة الحرب بالكتابة على الجدران في درعا"، سي إن إن، 15 آذار/ مارس 2018 https://cnn.it/3nBF3gX

(34) - آفي آشر شابيرو، «الشباب الذين بدأوا الثورة السورية يتحدثون عن درعا، حيث بدأ كل شيء"، فايس نيوز، 15 آذار / مارس 2016، https://bit.ly/30NJxZf

(35) - ريّنود ليندرز وستيفن هايدمان، «الحشد الشعبي في سورية: الفرصة والتهديد، والشبكات الاجتماعية للثوار الأوائل"، السياسة المتوسطية 17، العدد 2 (2012): ص. ص 159-139. لا يناقش ليندرز وهايدمان التعذيب صراحةً، لكنه متضمن في توصيفهما. ومع ذلك، نظرًا لسمعة النظام، فمن المنطقي أن نستنتج أن التهديد الحقيقي بالتعذيب أصبح غير كافٍ لمنع الانتفاضة.

(36) - ويندي بيرلمان، «روايات الخوف في سورية"، وجهات نظر حول السياسة 14، العدد 1 (2016): ص. ص 21–37.37

نوبات، وكنا نخلع قمصاننا ونلوحها لتحريك الهواء [37].

أدى هذا الموقف الجديد إزاء الخوف إلى تغيير تقييمات المخاطر الفردية والجماعية، وجعل النظام يعيد النظر في استخدامه الخوف في ضوء الإجراءات الجديدة لسكانه.

(37) - ستوديو تصنيع البحوث، «سورية: مراكز التعذيب التي تم الكشف عنها"، ستوديو اختراع البحوث، 3 تموز/ يوليو 2012، https://bit.ly/3rdvKGn

الشكل والاستهداف: ممارسات التعذيب في حملة مكافحة التمرد السورية

أدى تغيّر منطق الهيمنة إلى تحفيز الابتكار في أشكال التعذيب ورسائله وهدفه. في الواقع، منذ بداية الانتفاضة في عام 2011، وفي امتداد وتكثيف للممارسة القائمة منذ عقد من الزمن، المتمثلة في التعذيب المنهجي للمعارضين السياسيين، لجأت الحكومة السورية إلى التعذيب على نطاق واسع كإستراتيجية لمكافحة التمرد [38].

يوضّح استخدام التعذيب مدى دقة العلاقة بين حملة مكافحة التمرد والتعذيب. وعلى الرغم من أن التعذيب قد يشعل مزيدًا من المقاومة في بعض الأحيان، تظهر حالة سورية استمرار فعالية التهديد بالتعذيب بالنسبة إلى الأنظمة الاستبدادية في قمع المقاومة، خاصة عندما ينتشر التعذيب على نطاق واسع.

قبل الثورة، كان من الصعب تصنيف أشكال التعذيب التي استخدمها النظام، ولكنها كانت قياسية إلى حدّ ما: الحرق؛ التشويه الجسدي؛ الضرب. منذ عام 2011، استخدم نظام الأسد ما لا يقل عن (72) ممارسة مختلفة وموثقة في نظام التعذيب الخاص به [39]. وتشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن هناك ستة أنواع واسعة من التعذيب يستخدمها النظام حاليًا: التعذيب الجسدي؛ الإهمال الصحي؛ العنف الجنسي؛ التعذيب النفسي؛ إهانة الكرامة الإنسانية؛ العمل القسري؛ التعذيب في المشافي العسكرية؛ والعزل [40]. التعذيب الجسدي هو الأكثر شيوعًا، ويشمل ممارسات مثل الحرق باللهب، والأحماض الكيمياوية، والبارود، والمبيدات الحشرية، والأسياخ المعدنية، وأكياس النايلون، وكذلك الصعق بالكهرباء، وتعليق الجسم [الشبح]، والإجبار على البقاء بأوضاع غير مريحة لفترات طويلة، والضرب، وسحق أعضاء من الجسم أو إزالتها. وأكثر من التعذيب البدني، يستخدم النظام التعذيب النفسي الذي يتضمن العزل، والإجبار على سماع الآخرين يتعرضون للتعذيب، والإجبار على تقليد الحيوانات، وتهديد الأسرة والأصدقاء. وكثيرًا ما تكون نتيجة هذا التعذيب تشوهات جسدية، ورضّات نفسية، وفي بعض الأحيان فقدان الذاكرة الشديد أو الجنون. وتعكس الأساليب المتنوعة التطبيق المتعمّد للتعذيب كجزء من حملته في مكافحة التمرد.

في حين أن أشكال التعذيب أصبحَت أكثر تنوّعًا، فإن هدفها قد تغيّر أيضًا. ولا تقتصر ممارسات التعذيب التي يتبعها النظام السوري على أجساد أولئك الذين يتعرضون للتعذيب وعقولهم. فقد استخدم هؤلاء الأفراد أو جثثهم كرسائل إلى المجتمع الأوسع. ولم يكن الأمر يتعلق بانتزاع المعلومات من هؤلاء الأفراد، بل كان يتعلق باستخدامهم كأدوات لتوصيل قوة الدولة وقدرتها على اختراق حياة الأفراد، على نطاق واسع. إن إرادة النظام إطلاق سراح الشخص المعذَّب، وتحديد موعد ذلك وطريقته، يبيّن الهدف من التعذيب. وفي حين يُقتَل كثيرون منهم أثناء الاحتجاز، ويبقى بعضهم على قيد الحياة ويُطلق سراحه كإنذار لبقية السكان، فإن وجودهم وحالتهم وطريقة الإفراج عنهم، أحيانًا، هي بمنزلة رسالة لإبراز سلطة النظام وسيطرته على

(38) - فولفغانغ كاليك وباتريك كروكر، «تحقيقات التعذيب السوري في ألمانيا وغيرها تضخ النفس في حياة جديدة في الاختصاص القضائي العالمي في أوروبا؟»، مجلة العدالة الجنائية الدولية 16، العدد 1 (2018): ص. 166.

(39) - "الشبكة السورية لحقوق الإنسان، توثيق 72 طريقة من طرق التعذيب".

(40) - المرجع السابق.

حياة السوريين الأفراد [41]. وهناك روايات عن أشخاص احتُجزوا لمدة عام أو أكثر، وُضعوا فجأة في شاحنة، وتُركوا خارج منازلهم. وفي حالات أخرى، يُحاكَم المحتجزون في محاكمات جماعية، ويُبرئ القاضي بعض الأفراد من ارتكاب مخالفات، ويُطلق سراح المجموعة، وفي بعض الأحيان يرجع سبب الإفراج جزئيًا إلى ملاحظة القاضي آثار سوء المعاملة [42]. لا يزال إطلاق سراح آخرين يتمّ، لأنهم سوف يتحدثون أو لا يتحدثون عن تجاربهم لمن حولهم، وفي كلتا الحالتين ينشر هذا الخوف بين بقية السكان.

وبعض الإفراجات أكثر إثارة للدهشة، مثل إلقاء الجثث المشوهة في ساحات مزدحمة، أو تسليم جثث مشوهة جدًا لأفراد الأسرة لدفنها. وفي أحد الأمثلة الأكثر إثارة للقلق، احتُجِز حمزة الخطيب البالغ من العمر (13) عامًا، مع (51) شخصًا آخرًا أثناء احتجاج في درعا في وقت مبكر من الانتفاضة (نيسان/ أبريل 2011). واحتُجِز حمزة لمدة شهر، وتعرض للتعذيب بوحشية من استخبارات القوات الجوية، وسُلِّمت جثته لأسرته في أيار/ مايو. وأظهرت جثته أدلة مهمة على التعذيب، من ضمنها بتر الأطراف، وقلع العيون، وعلامات الحرق، وجروح الرصاصة غير المميتة [43].

وحُسبت هذه الأنواع من الإفراجات (إطلاق السراح) للتأثير على السكان المحليين. ومع ذلك، في حالة حمزة، كان لها تأثير معاكس، وعملت على تعبئة أسرته، على الأقل لفترة وجيزة. أراد والده توجيه اتهامات ضدّ الحكومة، كان والده نفسه محتجزًا من الشرطة السرية السورية. وبعد ظهيرة يوم واحد فقط من الاحتجاز، قرّر والد حمزة عدم توجيه اتهامات [44]. يوضح هذا المثال المبكر استمرار سيطرة النظام السوري على السكان، وإن كانت ضعيفة، كما أنه يوضح الفائدة المستمرة للتعذيب في حملة مكافحة التمرد السورية.

لم تكن هناك حاجة إلى الإفراج عن الجثث من أجل نقل التهديدات. أفادت منظمة العفو الدولية أنه بعد تعرض المعتقلين للتعذيب، ومحاكمتهم في محاكمة مدتها ثلاث دقائق، وشنقهم على نحو جماعي، تُنقَل الجثث بعد ذلك إلى مشفى تشرين في دمشق «لتسجيلها»، وتُدفن فيما بعد في مقابر جماعية [45]. ما تقتضيه عملية «التسجيل» غير معروف حتى الآن، ومع ذلك، يبدو أنها تنطوي على أخذ صور فوتوغرافية. على حدّ تعبير أحد السوريين الذين عالجوا نشر صور تثبت التعذيب من قبل النظام السوري: الجزء الأصعب من صور التعذيب ليس اللحم المتحلل، أو الجثث المجوَّعة، أو معرفة أن التعذيب واسع الانتشار ومنهجي على حد سواء، هذه الأشياء كانت دائمًا عناصر من واقعنا السوري. وما هو مؤلم جدًا أنني لا أعتقد أن لدينا القوة للتغلب على الخوف من أن بعض هذه الصور قد تظهر لنا جثة شخص نعرفه، ونأمل أن يكون ما

(41) - انظر هوغو سليم، قتل المدنيين (لندن، هيرست، 2007)، ص. 184. وهذا يتناسب مع الطرق التي تغيرها الحروب الهويات.

(42) - استنتاجات لجنة التحقيق الدولية المستقلة بخصوص الجمهورية العربية السورية، الموضوع 54.
https://bit.ly/3x7JinD

(43) - هيو ماكليود وأناسو في فلاماند، «عُذِبوا وقتلوا: حمزة الخطيب، العمر 13، الجزيرة، 31 أيار/ مايو 2011،
https://bit.ly/30P3yhu

(44) - المرجع السابق.

(45) - منظمة العفو الدولية، «المسلخ البشري: شنق وإبادة جماعية في سجن صيدنايا، سورية"، منظمة العفو الدولية، 7 شباط/ فبراير 2017،
https://bit.ly/3qUNndP

يزال حيًا [46].

كما مرّت حملة مكافحة التمرد ببطء، فإن قرار النظام بالإفراج عن الصور الفوتوغرافية، والقيام بذلك بشكل عشوائي، يوحي بعدم رغبته في التصدي بشكل مباشر للمعارضة، كما واجه من قبل والد حمزة، وفي الوقت نفسه توسيع نطاق الرضّة النفسية الناجمة عن استخدام التعذيب.

يسلط هذا الاقتباس الضوء على طريقة أخرى يستخدم فيها النظام التعذيب؛ أمر النظام بالتقاط هذه الصور، واحتفظ بسجلات التعذيب [47]. في هذه الصور، التي تم تهريبها من سورية بواسطة مصور منشق عن الحكومة، حدّد النظام الضحايا باستخدام أرقام مكتوبة على أجسادهم، أو على ورق في إطار [48]. تتوافق هذه الأرقام مع فرع المخابرات الذي نفّذ التعذيب، ورقم المحتجز المخصص للفرد من قبل الفرع، ورقم الفحص/ الوفاة الذي سُجِّل بها الشخص على أنه متوفى [49]. وينظر النظام بوضوح إلى هذه السجلات والصور على أنها جزء لا يتجزأ من الحفاظ على سلطته. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر ممارسة الاحتفاظ بالأدلة الفوتوغرافية مدى فعالية التعذيب كأداة لنشر الخوف الذي لا يقتصر على القلق من تعذيبك، بل يتم تفسيره بشكل أوسع على مصير أحبائك. وهذا يدلل على هيمنة النظام في مواجهة إخضاع مواطنيه، فضلًا عن خلق درجة قوية من عدم اليقين، وتعزيز قوة النظام.

مع تزايد نجاح التمرد وفقدان مزيد من الأراضي، حوّل النظام تركيزه من أهداف التعذيب المحددة عالية القيمة والخطر الكبير إلى الاستحواذ العشوائي على الأفراد. وبذلك فقد تحوّل التركيز على موضوع التعذيب إلى حدّ ما. وأكدت منظمة رصد حقوق الإنسان هويات بعض الأفراد الذين تم توثيق تعذيبهم مع ظهور حالات احتجاز أكثر عشوائية. وفي أحد الأمثلة، اقتيد أسامة حسين سالم، المحاسب في جامعة دمشق، أثناء محاولته دخول مخيم اليرموك للاجئين. وعملت أسرته على ضمان الإفراج عنه عن طريق وسطاء، ولكن هؤلاء الوسطاء لاحظوا في نهاية المطاف أنه لا يمكن الإفراج عن الجثة. وبعد سبعة أشهر من إلقاء القبض عليه، أوقف رجال الأمن أخاه، وهددوه بقطع لسانه إذا لم ينهِ أسئلته عن اختفاء أسامة. تظهر الصور أن أسامة قُتل في غضون شهر من اعتقاله [50]. وتبدو علاقة أسامة بأي جماعة معارضة ضعيفة في أحسن الأحوال.

أصبحت أعمال السلطة هذه أقل أهمية في ما يتعلق بمعاقبة الأشخاص الأشد خطورة أو تهديدًا بتعريضهم لأشدّ أشكال التعذيب خطورة أو توهينًا، وأكثر من ذلك في ما يتعلق بزرع الخوف بين مجموعات وأحياء معينة بسبب عشوائية الاستهداف. فعلى سبيل المثال، احتُجز أحمد المسلماني البالغ من العمر

(46) - مرجع سابق، بيرلمان، "روايات عن الخوف في سورية"، ص. 30

(47) - انظر غارانس لوكاسينه، عملية قيصر: في قلب آلة الموت السورية (كامبريدج: بوليتي، 2018). إن انشقاق مصور النظام الذي أحضر نسخًا من صور آلاف الجثث المعذبة التي وثقها أثناء عمله كشف في الغرب الحجم الحقيقي للتعذيب في سورية الأسد.

(48) - هيومن رايتس ووتش، «لو تكلم الموتى: الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية»، هيومن رايتس ووتش، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2015،

https://bit.ly/30NrnGt

(49) - المرجع السابق.

(50) - المرجع السابق.

14 عامًا في آب/ أغسطس 2012، عندما عاد لحضور جنازة والدته. وسبق لأحمد أن فرَّ من سورية قبل عام بعد مقتل شقيقه الأكبر خلال احتجاجات درعا المبكرة. وعند نقطة تفتيش جسر الكسوة، قام أحد الجنود بمصادرة هواتف مجموعته بعد أن رأى أحمد يبكي. كان على هاتف أحمد أغنية مناهضة للأسد. احتُجِز وسُمِح للآخرين بالمضي قدمًا. وسعى عمه، لمدة (950) يومًا، لضمان إطلاق سراحه، ودفع لوسيط ما مجموعه حوالي (22) ألف دولار أميركي. وعندما تم تهريب الصور الفوتوغرافية، كان أحمد خامس صورة منها، وتبين أنه قُتِل أيضًا في غضون شهر من احتجازه [51].

وهناك مثال آخر على ذلك، في حالة رحاب العلاوي، وهي فتاة في الخامسة والعشرين من عمرها، تدرس الهندسة في جامعة دمشق. عملت رحاب مع لجنة تنسيق محلية لمساعدة المهجرين داخليًا من حمص، واعتُقِلت، في كانون الثاني/ يناير 2013، من قبل فرقة المداهمات عندما داهموا منزلها. أُخبِرت عائلتها في البداية أنها ميتة، ولكن بعد ذلك أُخبرت أنها على قيد الحياة. وحاولوا تأمين الإفراج عنها، ودفعوا مبلغ (180) ألف دولار أميركي. وكانت لها صور بين الصور المهربة، تظهر صورتها الصدمة، ولكن على ذراعها الرقم (4) [52].

ويبين هذان المثالان كيف أصبحت أشكال التعذيب عشوائية، بحيث أصبح الشخص الذي انتقد النظام علنًا ببساطة يتعرض للتعذيب بمستوى الوحشية نفسها التي يتعرض لها شخص قاتلَ بصورة مادية ضدّ عناصر النظام [53]. إنه تعذيب ينتشر في خلق الإرهاب، وكتعبير خالص عن سلطة الدولة وهيمنتها، حتى في مواجهة الخسائر في ساحة المعركة. ويصبح الأمر متعلقًا بالسيطرة على المناطق المتنازع عليها، ومعاقبة من قد ينضمّون إلى المعارضة. وهذا يشير أيضًا إلى قدرة النظام أو عدم قدرته على تحديد الأهداف، والضغط المتزايد على موارده.

(51) - المرجع السابق.

(52) - المرجع السابق.

(53) - لويزا لوفلوك وزكريا زكريا، «المستشفيات كانت مسالخ: رحلة إلى عنابر التعذيب السرية في سورية"، واشنطن بوست، 2 نيسان/ أبريل 2017،

https://wapo.st/30KlWIG

وانظر أيضا هيومن رايتس ووتش، «لو تكلم الموتى».

أماكن التعذيب: من التجريد إلى المحلية

تعكس هذه التطورات القائمة على الممارسة تطور النمط المكاني للتعذيب مع نشوب الصراع. قبل عام 2011، كان من الواضح أن النظام يمارس التعذيب والوحشية، وأن الضرب والاعتداء أثناء الاحتجاز لدى الشرطة كان شائعًا نسبيًا، ووجود "المواقع السوداء" [أماكن سرية للقيام بأعمال قذرة، وعادة هي سجون سرية لا يُتهم فيها السجناء عمومًا بارتكاب جريمة، وليس لهم حق إطلاق سراح قانوني، من دون كفالة أو أمر من المحكمة] للنظام معروف عالميًا بين السكان. كانت مراكز التعذيب مثل سجن صيدنايا، في عمق الريف بالقرب من دمشق، وباب توما، مركز استخبارات القوات الجوية السورية، بالقرب من المدينة القديمة في دمشق، مشهورة منذ فترة طويلة بين السوريين، بصفتها أماكن للتعذيب [54]. لكن هذا التعذيب كان بعيدًا عن تجارب معظم السوريين اليومية. ومن أجل تعظيم تأثير استخدام التعذيب على السكان، منذ عام 2011، استخدم النظام بشكل متزايد هذه المراكز البعيدة، واستخدم أيضًا مزيدًا من المواقع المحلية. كان كثير من المواقع الأقدم والأكبر، في هذه الطبَقة التالية، يقع في المدن الأكبر. وتحدد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أحد عشر موقعًا من هذه المواقع في دمشق وحدها [55]، في حين تشير تقارير أخرى إلى أن عدد مراكز التعذيب في سورية بأسرها بلغ (27) مركزًا فقط [56]. تمثل هذه الأرقام مواقع موثقة ورسمية وواسعة النطاق. ولكن من الواضح أن النظام السوري، بعد عام 2011، قام بتنويع مواقعه في محاولته لتعظيم تأثير التعذيب والجمهور المحتمل له. وشيّد هذا التنوع في المواقع أرخبيلًا من المراكز الرسمية وغير الرسمية الدائمة وشبه الدائمة [57].

استخدم النظام السوري مواقع قريبة من الأحياء السكنية لتحديد مكان التعذيب، وإدخال واقعه المروّع في حياة الناس اليومية. ويبدو أن هناك نوعين: نوع تديره الشرطة للردع أو العقاب، والنوع الآخر تديره جماعة الاستخبارات. وتستخدم مواقع الشرطة لتعزيز سيطرة الشرطة داخل الحي. ويبدو أن هذه المواقع تقع في المباني المهجورة، وغالبًا في المدن الكبرى [58]. أما المواقع التي تديرها دوائر الاستخبارات، فتستخدم أشكالًا أكثر احترافًا من التعذيب وذات أهداف إستراتيجية أوسع نطاقًا.

تقع كثير من هذه المواقع على أطراف المناطق التي تظهر مقاومتها لسلطة النظام، وكثير منها يقع في دمشق أو بالقرب منها. فعلى سبيل المثال، في عام 2013، صُنّف حيّ الحسينية في الضواحي الجنوبية لدمشق على

(54) - منظمة العفو الدولية، "المسلخ البشري": اعدامات جماعية

(55) - مرجع سابق، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، «توثيق 72 طريقة من طرق التعذيب»، ص. 37.

(56) - ريم ممتاز، «لدى سورية 27 مركز تعذيب: تقرير"، أي بي سي نيوز، 3 تموز/ يوليو 2012، https://abcn.ws/30UCCNM;
وهيومن رايتس ووتش، أرخبيل التعذيب: اعتقالات تعسفية وتعذيب واختفاء قسري في السجون السورية تحت الأرض منذ آذار/ مارس 2011، هيومن رايتس ووتش، 3 تموز/ يوليو 2012.

(57) - تسمي منظمة هيومن رايتس ووتش هذا «أرخبيل التعذيب» لشرح الطبيعة المعزولة والمتصلة لهذه المواقع.

(58) - مقابلة المؤلف مع نائط في الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ليبدز، المملكة المتحدة، 3 حزيران/ يونيو 2017.

أنه منطقة نزاع [59]. ويقع على طول الطريق الرئيس المؤدي إلى دمشق من الجنوب، وبحسب ما ورد، كان يوجد في هذا الحي مراكز تعذيب/ احتجاز تمتد نحو منطقة مسجد السيدة زينب، وهو مزار شيعي مهم [60]. ولم يكن مركز الحسينية هو ضمان استعداد المنطقة للحفاظ على حركة المرور المجانية في الطريق 110 للنقل فحسب، بل كان أيضًا لتأكيد حكم النظام في المنطقة. وكثيرًا ما يمكن لهذه المواقع أن تتعامل مع مئات الأشخاص في وقت واحد، وهي كبيرة نسبيًا مقارنة بالمراكز الأخرى الأكثر محلية.

وبالإضافة إلى مواقع التعذيب الدائمة، طوّر النظام أيضًا مواقع شبه دائمة. هذه هي أكثر خفية/ سريّة، وقد تستخدم لفترة محدودة، بعض الأوقات لساعات أو أيام، وربما تُستخدم مدة أطول، تصل إلى ستة أشهر. وعادة ما تكون قادرة على احتجاز ما يصل إلى (50) شخصًا في وقت واحد. ويستخدم التعذيب البسيط في هذه المواقع لفصل أولئك الذين يمثلون تهديدًا أكبر، أو الذين لديهم مزيد من المعلومات عن أولئك الذين يُعدّون ذوي قيمة أكبر، وينتقل هؤلاء الذين يُعدّون أكثر قيمة إلى أحد المراكز الأكبر، ويُطلق سراح الآخرين عمومًا. وفي بعض الحالات، تُستخدم مراكز الأحياء هذه كردع للمحتجزين الذين جُلبوا للاستماع إلى تعذيب الآخرين، بدلًا من تعريضهم للتعذيب المباشر بأنفسهم [61].

ظهرت هذه المواقع المؤقتة بعد عام 2013، تقريبًا في منزل أو شقة أو محل غير مستخدم. ووجدت هيومن رايتس ووتش أن النظام استأجر شققًا بأعداد كبيرة في الفترة 2013-2015، وهو ما يرتبط بأسوأ لحظة للنظام أثناء الحرب الأهلية [62]. اختيرت الشقق المستخدمة عمدًا في بعض الأحيان لأنها مملوكة لمتمردين أو معارضين، لتمكين النظام من التصريح بقدرته على السيطرة الكاملة على ممتلكاتهم. وفي حالات أخرى، استأجر النظام الشقة بصورة قانونية من المالك، ما جعل المالك متواطئًا في التعذيب، وربطه بالنظام. وليس القصد من ذلك التسبب بأقصى قدر من الضرر، بل التسبب بأقصى قدر من الرعب. وتفيد التقارير بأن التعذيب كثيرًا ما يحدث في وقت متأخر من الليل، حتى يسمع آخرون في المبنى الصراخ، فلا يستطيعون النوم. وتمثل هذه المواقع المؤقتة ابتكارًا كبيرًا في التنظيم المكاني لأرخبيل التعذيب، وأحد ردات الفعل الأكثر براغماتية من جانب النظام ضدّ التمرد الذي واجهه.

ربما كانت مواقع التعذيب في المشافي أكثر إثارة للخوف، وأكثر ابتكارًا في سياق النظام السوري. لقد سعى النظام لتحويل معنى المشفى، من مكان للاستشفاء، إلى مكان للألم المتكرر، بغية غرس الخوف في المهنيين الطبيين، وجعل المرافق الطبية غير متاحة لأيّ شخص يحارب النظام [63]. ولا يُسمح للأطباء والذين يعملون في مشافي النظام بمعالجة المقاتلين المنشقين أو المتمردين، على الأقل في هذه المرافق الطبية المعتمدة.

(59) - انظر خريطة دمشق في معهد دراسات الحرب، «تقدم المعارضة في دمشق»، معهد دراسات الحرب، 9 آب/ أغسطس 2013،
https://bit.ly/3HJZ1OE

(60) - مريم كروني، «المقاتلون الشيعة يتجمعون للدفاع عن مراقد دمشق»، رويترز، 3 آذار/ مارس 2013،
https://reut.rs/3DRztwo

(61) - مقابلة أجراها الكاتب مع أربعة معارضين سوريين من هذه المنطقة، لندن، المملكة المتحدة، حزيران/ يونيو 2018.

(62) - مرجع سابق، هيومن رايتس ووتش: أرخبيل التعذيب".

(63) - أطباء من أجل حقوق الإنسان، "جريمتي الوحيدة هي أنني كنت طبيبًا": كيف تستهدف الحكومة السورية العاملين الصحيين بالاعتقال والاحتجاز والتعذيب، أطباء من أجل حقوق الإنسان، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2019،
lkWnGF3/yl.tib//:sptth

استخدم النظام المشافي العسكرية في البداية، ثم استولى تدريجيًا على أجزاء من المشافي العامة لتشكيل مراكز للتعذيب، واستولى في نهاية المطاف على عنابر كاملة من المشافي العامة لهذه الممارسة. وفي المشافي العامة، اشترط النظام على الأطباء العاملين هناك علاج الذين تعرضوا للتعذيب، مورطًا هؤلاء الأطباء في أعمال العنف التي تمارسها الدولة [64].

ويتراوح الاستخدام الواسع النطاق والابتكار حول التعذيب في المشافي العسكرية بين استبدال اسم الشخص برقم بسيط، وممارسات أكثر شراسة، من ضمن ذلك الضرب على أماكن الجروح أو الإصابات القائمة، ومعالجة الجرحى من دون تعقيم أو تخدير، وربط المصابين بالسرير في مكان الإصابة، ووضع شخصين إلى ثلاثة مصابين في سرير واحد [65]. بالإضافة إلى ذلك، مارسوا أشكالًا مروعة من التعذيب الطبي المتخصص، حيث تسبب الأطباء في جروح تسبب أقصى قدر من الألم مع الحد الأدنى من الوفيات [66]. وكثيرًا ما سمّى النظام المشافي بالأرقام، حيث أصبح المشفى (601) الأكثر شهرة في دمشق. وفي عام 2017، ذكرت لويزا لوفلوك وزكريا زكريا أنه في هذا المشفى كان المحتجزون ذووا الأهمية العالية أو أولئك الذين يستحقون العقاب يُربطون بالأسرّة، ويُستخدمون كتدريب لطلاب الطب، حيث يعانون من دورة التعذيب والجوع إلى حافة الموت، ثم يُعاد تأهيلهم من أجل تكرار العملية [67]. كان هذا بمنزلة ابتكار جديد في السادية.

هناك تقارير تفيد بأن النظام استهدف الأفراد الذين يعانون إصابات سابقة بسبب التعذيب في المشافي، حتى يتمكن أطباء النظام من استغلال هذه الإصابات، والتسبب في أقصى قدر من الصدمات البدنية والرضات العقلية [68]. ومن أكثر العناصر المقلقة التي أُبلغ عنها، والتي أُسست في المشافي، ممارسة المعتقلين السابقين أو الحاليين الذين حطمهم التعذيب، وإجبارهم على التعذيب ومواصلة الضغط على المعتقلين الآخرين، على غرار استخدام نظام كابوس Capos في معسكرات الاعتقال النازية [موظف كابوس هو سجين في معسكر نازي يُكلَّف من قبل حراس الشرطة السرية للإشراف على العمل القسري، أو تنفيذ المهام الإدارية. ويُطلق عليه أيضًا «الإدارة الذاتية للسجناء"] [69]. ومنحت أجهزة الاستخبارات هؤلاء الأفراد أزياء وامتيازات خاصة، أما من يوجههم ويشرف عليهم فهم موظفون طبيون وأمنيون سوية [70].

علاوة على ذلك، فإن التوزيع العشوائي لمواقع التعذيب هو وجود مواقع تعذيب في ساحة المعركة. وفي هذه الحالات، قام الجنود بتعذيب أولئك الذين أُسروا على الفور في الموقع، إما لانتزاع المعلومات، أو للانتقام، أو لأهداف سادية قبل نقلهم إلى رؤسائهم. وهذا يطرح مسألة عن هؤلاء الجنود: هل يستنتجون

(64) - ذي لانسيت، "التعذيب وسوء المعاملة في سجون سورية"، لانسيت، 27 آب/ أغسطس 2016، https://bit.ly/3x99KND

(65) - منظمة العفو الدولية، "سورية: التعذيب الذي تقوم به قوات الأمن"، ص. ص 18 -36

(66) - الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "توثيق 72 طريقة من طرق التعذيب".

(67) - مرجع سابق، لوفلوك وزكريا، "المشافي هي مسالخ بشرية".

(68) - المرجع السابق.

(69) - أورنا بن نفتالي ويوغيف توفال، «معاقبة الجرائم الدولية التي ارتكبها المضطهدون: محاكمات العناصر النازية في إسرائيل (خمسينيات وستينيات القرن الماضي)»، مجلة العدالة الجنائية الدولية 4، رقم. 1 (2006): ص. ص 128-178.

(70) - مرجع سابق، لوفلوك وزكريا، "المشافي هي مسالخ بشرية".

أمر التعذيب من كلمات قادتهم أم ينفّذونها تنفيذًا؟ وهل الغرض من التعذيب هو العقاب أم جعله وسيلة لتشكيل ساحة المعركة من الناحيتين العرقية والدينية، من خلال عملية «التطهير العرقي» [71]. هناك قلة من الكتابات حول التعذيب في ساحة المعركة، الذي يتعرض له كل من المدنيين والمتمردين الأسرى، ومن نواح كثيرة، هذا هو البعد المفقود عند محاولة فهم حجم التعذيب في سورية، والطرق التي عمَّ بها الحرب ككل.

في عام 2017، أشار زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، عندما تحدّث عن سورية، إلى أن «البلاد برمتها أصبحت اليوم غرفة تعذيب؛ مكان رعب وحشي وظلم مطلق» [72]. يوضح الحجم الهائل وعدد مواقع التعذيب هذا الأمر، ويبرز الحدود غير الواضحة بين ممارسات التعذيب الرسمية والبراغماتية في حملة مكافحة التمرد السورية. ويكشف تنوع مواقع التعذيب وابتذالها مدى تعقيد وقدرة جهاز التعذيب السوري على التكيف، والطرق التي طور بها النظام شبكات من المتعاونين للمشاركة في حملته.

(71) - روث شيرلوك، ميليشيات بشار الأسد «تطهر» حمص من المسلمين السنة، ديلي تلغراف، 22 تموز/ يوليو 2013،
https://bit.ly/3kZGZOx

(72) - ستيفاني نيهاي ، "سورية: غرفة تعذيب"، الأمم المتحدة تقول في دعوة لتحرير المحتجزين، رويترز، 14 آذار/ مارس 2017،
https://reut.rs/30JqcZl

الخاتمة: خطوط غير واضحة – مكافحة التمرد والتعذيب وسورية

تركّز معظم تقارير حقوق الإنسان على مراكز الاحتجاز واسعة النطاق، وعلى ممارسات التعذيب، في حين تركّز معظم تحليلات مكافحة التمرد على قيمة (أو عدم قيمة) المعلومات المكتسبة من خلال التعذيب في مكافحة التمرد بشكل أعم. وقد برهنت هذه الدراسة على أن النظام، في إطار حملة مكافحة التمرد في سورية، استفاد من الهياكل القائمة وممارسات التعذيب، وتوسّع في نطاق استخدامهما من حيث شكلها وموقعها على حدّ سواء. لقد استخدم النظام السوري هذه التكتيكات كجزء من حملته في مكافحة التمرد لنقل التعذيب إلى حياة الناس اليومية، حيث سعى لتحويل «جوانب الغموض في الهيمنة» التي عدّت التعذيب حقيقة بعيدة شبه متخيلة إلى تجربة حية لا لبس فيها بالنسبة إلى السوريين المتهمين (أو الذين يعدون) بأنهم معارضون.

والتعذيب هو «ممارسة تلجأ إليها جميع الأطراف المتصارعة تقريبًا، كوسيلة لا لمعاقبة المعارضين فحسب، بل أيضًا لإرهاب جزء السكان المدنيين الذين يُنظر إليهم على أنهم متعاطفون مع المعارضين» [73]. هذا ينطبق على خطوط الجبهة، وكذلك على المناطق التي تم الاستيلاء عليها أو السيطرة عليها. ومع ذلك، فإن مشكلة الحدّ الأقصى (الولاية الكاملة) في مقابل الحدّ الأدنى من التفسيرات (العسكرية) لحملة مكافحة التمرد، تعني أن التركيز، في السياق السوري، كان كله تقريبًا على أرخبيل مواقع التعذيب الرسمية المعترف بها، وليس في ساحات المعارك، ومواقع الطيران، ولا على توسيع شكل التعذيب وحجمه وأهدافه [74]. كل عنصر من هذه العناصر مترابط ويلزم رسمه من أجل فهم الصورة الكاملة للتعذيب بوصفها ممارسة من ممارسات مكافحة التمرد داخل سورية.

(73) - مرجع سابق، كاليك وكروكر، "تحقيقات التعذيب السوري في ألمانيا وغيرها"، ص. 166.

(74) - هيومن رايتس ووتش، "أرخبيل التعذيب".

في الوقت الذي تنتقل فيه سورية من حملة كاملة لمكافحة التمرد، وتحاول إعادة بسط قبضة نظام الأسد على السلطة، فإن استخدام التعذيب ما زال مستمرًا، كما أن إرث الممارسات السابقة أصبح يستفاد منها بطرق جديدة. يستخدم النظام الآن شبه اعتراف بالتعذيب من أجل إعادة تأكيد شرعيته [75]. وفي عام 2018، بدأ النظام بإصدار شهادات وفاة لبعض الأشخاص الذين قُتلوا أثناء احتجازهم لدى النظام. وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عددًا من حالات شهادات الوفاة الصادرة عن النظام [76]. مما لا شك فيه أنهم قُتلوا تحت التعذيب، وتشير الشهادات إلى أنه كان شيئًا أكثر تفاهة، مثل مرض خبيث. إن قرار النظام إصدار شهادات الوفاة يعزز سلطته على الحياة والموت، من خلال تلفيق غطاء رسمي للأشكال المتطرفة من عنف الدولة التي استخدمت أثناء ذروة الحرب الأهلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسر، بقبولها شهادات الوفاة هذه، تعترف بشرعية الدولة بقبولها إنكار الدولة للتعذيب [77]*. ومن هذا المنطلق، نشهد عودة "غموض الهيمنة" إلى الظهور، باستثناء أن منطق التعذيب يؤكد ذلك بوضوح أكبر هذه المرة.

هناك ضرورة لإجراء مزيد من البحوث لاستخلاص الاختلافات بين مواقع وممارسات وأشكال التعذيب التي سنتها مختلف إدارات النظام في أوقات مختلفة أثناء الانتفاضة. وهذا يضيف مزيدًا من التفاصيل إلى فهمنا للكيفية التي تؤثر بها مختلف مكونات أجهزة الدولة القسرية، والتعريف الأقصى أو الأدنى لحملة مكافحة التمرد، على فهمنا لممارسات التعذيب ضمن الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحقيق فيمن يقوم بالتعذيب سيساعد في الكشف عن مختلف السوابق والممارسات. لم تجرِ بحوث لاستكشاف الاختلافات داخل وحدات الجيش العربي السوري وفي ما بينها، وقوات الشرطة، والميليشيات التي شكّلها الأسد مثل ميليشيات الشبيحة، وهي ميليشيا شبه تابعة للدولة مثل قوات النمر، وكثير من الميليشيات الأجنبية التي تدعمها إيران، أو في الواقع تلك العمليات التي يقوم بها حزب الله، التي تدخل في الصراع، خاصة منذ عام 2013، قبل دخول إيران على نطاق واسع [78]. غالبًا ما يتم التغاضي عن الميليشيات كأداة إستراتيجية وعملية للتعذيب لصالح عدّها أداة بسيطة للوحشية أو لجمع المعلومات الاستخبارية [79].

إن القضية السورية تفرض علينا أن ندرس الترابط بين استخدام التعذيب من المؤسسة العسكرية، وأجهزة الاستخبارات، والميليشيات في إطار معظّم لمكافحة التمرد من أجل فهم هذا والتنبؤ به، فضلًا عن استخدام الأنظمة الأخرى للتعذيب كجزء من حملات النظام في مكافحة التمرد. إن الكشف عن منطق التعذيب، وعناصره الفاعلة المتعددة، والأماكن المتعددة في مراحل مختلفة من الصراع، سيلقي ضوءًا كبيرًا على الأساليب التي تستخدمها الأنظمة في حملاتها لمكافحة التمردات للاستمرار في السلطة وسط جنون الصراعات الوحشية، مثل الحرب الأهلية السورية.

(75) - الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "توثيق 72 طريقة من طرق التعذيب".

(76) - ليسترونيلسون، "كل الميليشيات تابعة للرئيس".

(77) - لم يكن قبول الأهالي بشهادات الوفاة الصادرة عن أجهزة الأمن السورية إقرارا بشرعية الدولة وقبولهم للتعذيب الذي تمارسه تلك الأجهزة المرعبة، بل كان تعبيرًا عن حالة الرعب الذي تنشره تلك الأجهزة، حيث الرفض كان يعرّض الأهل للمساءلة والاعتقال. [المترجم].

(78) - المرجع السابق.

(79) - جاسون ليال، «هل تعايش العرقيات أكثر فعالية في مكافحة التمرد؟ دليل من حرب الشيشان الثانية، مجلة العلوم الاجتماعية الأميركية 104، العدد 1 (2010): ص. ص 20-1.

شكروتقدير

يود المؤلفون أن يشكروا الزملاء الخبراء المجهولين على تعليقاتهم البناءة، ومحرري العدد الخاص، أوغور أوميت أونغور، وروشاناك شايري يزدي، على مساعدتهم ودعمهم لإنجاز الدراسة، وعلى استضافتهم الورشة المعنونة «العنف السياسي في سورية: المنظورات التاريخية والمعاصرة" التي عقدت بين 13 و14 أيلول/ سبتمبر 2018 في أوتريخت. والشكر موصول للزميلات المشاركات في الورشة، ولا سيّما ليزا ويدين، بخصوص التعليقات المفيدة بخصوص المشاريع السابقة لهذه الدراسة.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميدانًا للحوار البنّاء، وساحة لتلاقي الأفكار.

- أبحاث سياسية
- أبحاث اجتماعية
- أبحاث اقتصادية
- ترجمات
- أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Araştırmalar Merkezi
Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05